المحاضرة الثالثة
مجالات الرعايـة الاجتماعيـة

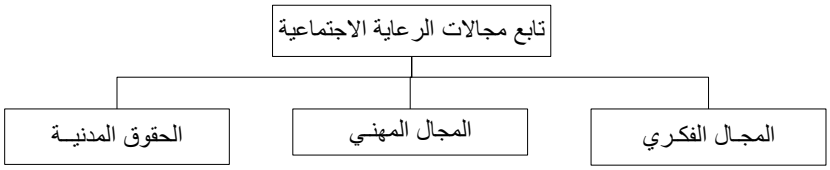

المجال الفكـري

تقوم الرعاية الاجتماعية وبرامجها بدور بارز في تنمية المجال الفكري ورفع المستوى الثقافي لدى الأفراد ، ومحاولة الارتقاء بهم في مصاف ذوي العلم والمعرفة . و معظم الدول تعمل على إقامة عدد من الأجهـزة التي تتكاتف مع بعضها البعض لتقديم أشكال الرعاية الاجتماعية للمواطنين .
ومنهـا (وزارة التعليم) حيث تسعى هذه الوزارة إلى تقديم عدد من الخدمات التعليمية للمواطنين والعمل على إعدادهم وتدريبهم وذلك ليعملوا على دفع عجلة الإنتاج في المجتمع ومن ثم تحقيق الرفاهية الاجتماعية .
وللرعاية الاجتماعية دورها في (تنمية المجال الفكري) وذلك من خلال مجالات كثيرة من أهمها وأبرزها :

أولا : لرعاية التعليمية وهي عبارة (مجموعة من الجهود والخدمات والبرامج التي تقدم للمواطنين من أجل رفع المستوى التعليمي والفكري لهم ، وذلك محاولة منهم القضاء على الأمية ، تبدأ بمراحل ما قبل المدرسة وتمتد حتى التخرج من الجامعة) ويتمثل ذلك في(رعاية المواطنين رعاية ثقافية) تهدف إلى رفع مستواهم الفكري ، وتتبنى مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، حسب قدرات الشخص واستعداداته .

وتتضمن الرعاية التعليمية ما يلي :

إنشاء المدارس الحكومية لجميع المراحل .
توفير المعلمين الأكفاء والعمل على تدريب المعلمين والأشراف عليهم اعتبار التعليم حتى المرحلة الابتدائية تعليماً إجبارياً.
توفير فرص التعليم بالمجان حتى التخرج من الجامعة .
تشجيع المواطنين على التعليم .
نشر الكتب الثقافية بأسعار مناسبة .
توفير سائر الخدمات الأخرى المساعدة للعمليات التعليمية كالمدن الجامعية ووسائل مواصلات للطلاب ،
ودعم الكتاب الجامعي والتغذية لطلاب الجامعات بأسعار رمزية .
توفير خدمات رعاية الطلاب الصحيحة والتعليمية في مختلف مراحل التعليم .
تزويد المؤسسات التعليمية بالأنشطة المختلفة .

ومن الخدمات التي تقدمها الرعاية الاجتماعية في المجال الفكري أيضا :

ثانياً : الرعاية الخاصة بالترفيه ، وشغل أوقات الفراغ ومن هذه الخدمات :

إنشاء مراكز خاصة بالشباب وكذلك أندية اجتماعية وثقافية .
التوجيه السليم للمواطنين من خلال الندوات ، والمحاضرات التي تناقش مواضيعاً ذات الصلة بحياة الأفراد في المجتمع .
توفير الكتب والمكتبات الثقافية العامة التي تبيع مصادرها بسعر مناسب مما يجعلها في متناول جميع فئات المجتمع .
ويجدر بنا في هذا المجال أن نشير (لهيئة الأمم المتحدة) التي كان من ضمن أهداف إنشائها تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية ، ولتحقيق هذا التعاون انبثق من هيئة الأمم المتحدة العديد من المنظمات ،
و ما يعنينا من هذه المنظمات هنا هو ما يختص منها بالمجال الفكري.
وهي هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) حيث كان الهدف من إنشائها العمل على تنمية التعاون بين دول العالم فيما يتعلق بالتربية والتعليم والأنشطة الثقافية .

وتهدف اليونسكو في الوقت الحالي إلى :

1/ جمع وتحليل ونشر المعارف في مجالات التربية والعلوم والثقافة .

2/ العمل على تحقيق التعاون الدولي ونشر التعليم على كافة المستويات .

3/ محاربة الأمية في جميع بقاع العالم ، وغير ذلك من أهداف ترتبط برفع المستوى الثقافي للفرد .

ثالثاً : تعمل برامج الرعاية الاجتماعية كعمليات مساندة لقيام المؤسسات التعليمية بدورها التعليمي :

ومن ذلك(الخدمة الاجتماعية في المدرسة) حيث أن الأخصائي الاجتماعي في المدرسة **يحاول أن يقوم :**

- بمساعدة الطلاب على التغلب على المشاكل التي تعترض مسيرتهم الدراسية ،

فالمشاكل بكافة أشكالها سواء كانت اجتماعية ، اقتصادية ، أسرية تؤثر سلباً على التحصيل الدراسي للطالب .

- وهنا يبرز دور الأخصائي الاجتماعي (كمساعد وموجه للطلاب) الذين يعانون من مشكلات معينة تؤثر على تحصيلهم الدراسي ، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو **مساعدة الطلاب** على القيام بأدوارهم الاجتماعية بكفاءة .

- **ومساعدة المدرسة** في ذات الوقت على تحقيق رسالتها في تربية وتعليم الطلاب وإعدادهم للمستقبل .

- ووفقا لأهداف التربية العليا فإن **البرامج التعليمية** في المدرسة توجه (للطلاب) باعتبارهم هدف العملية التعليمية .

في حين أن **الأخصائيين الاجتماعيين** يوجهون جهودهم نحو (الأداء الاجتماعي والمشكلات)

التي تعوق الطلاب ومحاولة وقايتهم من الفشل ، وهي عملية مساعدة للعملية التعليمية، ولذلك فإن برامج الرعاية الاجتماعية و وسيلتها الفعالة (الخدمة الاجتماعية) تعمل على تمهيد الطريق لكي يستفيد الجيل من العملية التعليمية ومن هذا المنطلق يمكن أن ننظر إلى الخدمة الاجتماعية التي تستعين بها المدرسة ، باعتبارها **خدمة تقدم للطلاب** ،

أ - فهي توفر لهم الإمكانيات التي تساعدهم على مستوى رفع أدائهم .

ب - و تحول البرامج التي تنفذها الخدمة الاجتماعية دون ضياع أو تبديد الطاقات البشرية .

ج - تعمل على الحد من ظهور المشكلات الانفعالية أو السلوكية التي تعد معوقا للعملية التربوية .

.

رابعا : تقدم برامج الرعاية الاجتماعية الثقافية الموجهة لفئة الشباب :

وهي - تهدف إلى إثراء معارفهم ومعلوماتهم ، حيث تسعى في جملتها إلى تنمية معلومات الشباب وتعميق وعيهم بقيمتهم الذاتية وأهميتهم الاجتماعية ، وتوضيح دورهم مما يساعد على التطور والتغير وتحقيق رفاهية المجتمع .

- كما تعمل على إثراء معارفهم بحيث يستطيعون التصرف السليم ومواجهة المواقف المحددة واتخاذ القرارات الصحيحة .

خامساً : يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الطفل في التعليم :

« **للطفل حق في الحصول على وسائل التعليم** الإجباري في المراحل الابتدائية على الأقل ، كما يجب أن توفر له هذه الوسائل ما يرفع مستوى ثقافته العامة ، ويمكنه من تنمية قدراته ، وحسن تقديره للأمور ، وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية لكي يصبح عضواً مفيداً للمجتمع .

سادساً : يشتمل مجال العمل والعمال على برامج لرعاية العملية التعليمية :

حيث أن المسئولين في مجال العمل يولون العملية التعليمية أهمية قصوى وذلك لرفع المستوى الثقافي للعمال والقضاء على الأمية بينهم .

فالتعليم أصبح اليوم ضرورة اجتماعية واقتصادية . حيث هناك علاقة وثيقة بين المستوى الثقافي للعامل وبين كلاً من سلوكه وتصرفاته وعلاقته برؤسائه ، وكذلك بين كفاءته و إنتاجه .

المجال المهنـي

من المعروف أن المجتمع يهدف إلى تحقيق المزيد من القوى العاملـة باعتبارهـا أساس إقـامة البنيان الاجتماعي .
و تؤدي الرعاية الاجتماعية رسالتها في هذا المجال من خلال توفير المزيد من: 1/ **أمن (العامل) واستقراره ،**
ورفع قدراته الذاتية ومستواه المهني إلى أقصى حد مستطاع ، وذلك عن طريق :
(إصدار التشريعات) و(إنشاء المؤسسات والمنظمات)
التي تقوم بدور أساسي في هذا المجال لذلك نجد معظم الدول قد قامت بإنشاء **(وزارة خاصة بالعمل)** تهدف إلى العناية والاهتمام بالعمال ، وإصدار التشريعات الضرورية لحمايتهم من إصابات العمل والبطالة والأخطار ، كما تعمل على رفع مستواهم الثقافي والمهاري .

2/ وهناك برامج خاصة بالرعاية الاجتماعية في (مجال العمل)
هذه الرعاية يقصد بها (مجموعة من الجهود والخدمات والبرامج التي تعمل على توفير فرص العمل للمواطنين ، ورعايتهم أثناء العمل)
وهي تشمل بنود التالية :
توفير فرص العمل المناسبة للمواطنين .
و توفير مشروعات إنتاجية صغيرة للشباب .
إنشاء مراكز التدريب المهني المختلفة لتأهيل المواطنين حسب قدراتهم واستعداداتهم .
العمل على رفع المستوى الثقافي والمهني للعاملين عن طريق البرامج التدريبية المختلفة .
الاهتمام بالأجور ، بحيث تتماشى مع المستوى المعيشي للمجتمع .
توفير الخدمات الأخرى للعاملين كالخدمات الصحية والإسكانية والترويحية وغيرهـا .
رعاية العاملين وأسرهم عند المرض أو العجز أو الوفاة .

3/ وهنـاك **خدمات للرعاية الاجتماعية متصلة بالعمال** و تشتمل على عدد من (برامج التوجيه المهني والتدريب)
كما يدخل ضمنها (تشريعات الأجور) و(تنظيم العلاقـة)
بين أصحاب العمل والعمـال من حيث ساعات العمل والراحة الأسبوعية ، والإجازات سنوية ،وتشغيل النساء وإجازات الوضع...الخ
وغير ذلك من الخدمات التي تتصل برفاهية العمال وتؤثر على مستوى إنتاجهم وأدائهم المهني ، وهذه التشريعات انبثقت عن
هيئة الأمم المتحدة ، (منظمة العمل الدولية) حيث تختص هذه المنظمة بالتشريعات العمالية ،
وقد ساعدت هذه المنظمة على تحقيق المستوى العالمي في مجالات مختلفة منها الأنظمة الخاصـة بالمساعدات العامـة والعلاقات العماليـة ، وأنظمة التأمينات الاجتماعية ، والتشريعات ذات الصلة بتشغيل الأطفال والنساء .

4/ قد صدر **أيضاً قانون العمل** ويعرف بأنه « مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الفردية أو الجماعية التي تنشأ بين أصحاب الأعمال وهؤلاء الذين يعملون تحت سلطتهم وإشرافهم مقابل أجر " **وأهمية قانون العمل** تكمن في **عدد من الأمور على رأسهـا :**
- أن (الدخل القومـي للمجتمع) ينتج عن عمل أفراد المجتمع
ومن هنـا تبرز أهمية عنصر العمـل في الإنتاج .
- قد يرى (بعض قاصري النظر) أن **هذه القوانين الخاصة بالعمل** تؤدي إلى الزيادة في نفقة الإنتاج دون مقابل ، ولكن هذا غير صحيح بالطبع حيث إن التغير الذي طرأ على قانون العمل من ناحية الاهتمام بالعمال والسعي نحو تحسين أحوالهم من شأنه أن **يحقق السلام الاجتماعي** .
حيث أن مظاهر الصراع بين العمال وأصحاب العمل تقل ، مع تحسن من ظروف الإنتاج .
- كما أن (تشريعات العمل) تؤدي إلى الزيادة في (نفقة الإنتاج التي تؤدي في ذات الوقت إلى زيادة القوة الشرائية) فتنفتح تبعاً لذلك آفاق جديدة للإنتاج.

5/ كما وتعد **برامج التأمينات الاجتماعية أحد برامج الرعاية الاجتماعية** حيث تعرف التأمينات الاجتماعية بأنها (ذلك النظام الذي تقوم به الدولة لتأمين حد معين من الدخل لبعض أو لجميع الأفراد ، في مقابل الاشتراكات الفردية التي تدفع لحساب المستفيدين).
ويقوم بتسديد هذه الاشتراكات المستفيدون ، وأصحاب العمل والدولة في بعض الأحيان وذلك في حالة(انقطاع الدخل كحالات المرض ، والعجز ، والشيخوخة ، وإصابات العمل ، والوفاة ، البطالة) وغيرها من المخاطر التي تعرض الإنسان للحاجة ،
وإذا عرفنا أن من **أهم سمات نظام التأمينات الاجتماعية** التي تعنينا في هذا المجال
أنه يعتبر(أداة فعالة في التنمية)، فالأمن النفسي الذي يتمتع به الموظف والعامل يدفعه بلا شك للمزيد من الإنتاج والعطاء .
ومن ثم يرفع من (مسيرة الأداء المهنـي عنده) وذلك بالفعل ينمي المجال المهنـي ويدفع عجلة العمل في المجتمع .

6/ إن برامج الخدمة الاجتماعية العمالية تتماثل مع الرعاية الاجتماعية في أهدافها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حيث تعرف الخدمة الاجتماعية العمالية بأنها :

(مجموعة من الجهود التي يقوم بها الاخصائي الاجتماعي في المجالات العمالية ، بقصد زيادة التوافق بين العامل وأجواء العمل ومسؤولياته وذلك بهدف رفع كفاءة الانتاج كماً ونوعاً بإشباع احتياجات العمال).

هذه الخدمات على اختلافها تعتبر دعامة قوية لبناء العلاقات الطيبة بين طرفي الانتاج ، كما أنها تعتبر من أهم وسائل زيادة الانتاج ، حيث أن لكل خدمة من الخدمات الاجتماعية العمالية أثآر ومزايا خاصة وعامة ، يمكن تحقيقها عن طريق إعداد البرامج المناسبة للخدمات الاجتماعية العمالية .

فقد اهتمت الرعاية الاجتماعية بالمجال المهني اهتماماً بالغاً فلم تهمل العامل أو الموظف بل أولته اهتمامها ومنحته الأمن والطمأنينة ، لأنه إنسان في المقام الأول ولكي يحسن من إنتاجه ويرتقي بالمجال المهني في مجتمعه ، ويساهم بالتالي في التنمية الاجتماعية في المقام الثاني وقد ركزت ضمن أهدافها (اهتمامها برفع مستوى الأفراد العلمي)

وتوفير فرص التعليم التي تؤدي بالتالي إلى التخصص المهني ، حيث أن التخصص يرفع من مستوى جودة الأداء المهني الذي يقوم به الفرد في مجال عمله ، كذلك لا نجد برنامجاً من برامج الرعاية الاجتماعية **الموجهة لفئات معينة إلا وقد عني بتدريبهم وتأهيلهم المهني** الذي يتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم ، ومثال ذلك (**الأحداث الجانحين ، والمعاقين**).

ولا شك أن كل هذه الجهود مجتمعة تؤدي إلى تنمية وإثراء المجال المهني ، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للمواطنين .

الحقوق المدنية

تعد إسهامات (التعاليم والديانات السماوية) ذات أثر واضح في حماية الإنسان من ضياع حقوقه ، حيث نادت بحقوقه ودعت إلى تكريمه وصيانة هذه الحقوق ، ومن هذه الحقوق هي الحقوق المدنية التي يجب أن ينالها ويتمتع بها كل فرد مثل :

(التمتع بحق الحرية في الرأي ، والتملك والإرث ، وحرية البيع ، والشراء .) والمطلع بتعمق في مجالات الرعاية الاجتماعية يجد أن الرعاية الاجتماعية ببرامجها المختلفة تحفظ للإنسان حقوقه المدنية ، وتدفعه كذلك بالمطالبة بها في حالة عدم حصوله عليها .

حيث **تضمن ميثاق الأمم المتحدة** _ الذي أعلنت فيه حقوق الإنسان في ديسمبر 1984 م _ توضيح الحقوق المدنية التي يجب أن يحصل عليها وتشتمل (حرية إبداء الرأي ، والمساواة في الحقوق والواجبات،عن طريق القوانين واللوائح التي يعمل بها) وذلك يعني أنه إذا قررت ضرائب فإنه يجب على الجميع دفعها دون استثناء ودون تميز فئة عن أخرى ، وأن يحاكم الجميع دون استثناء .

وهذا الأمر نجده واضحاً فيما تقوم به الرعاية الاجتماعية من خدمات وبرامج ، وما تتبعه من أسس ومبادئ ، في سبيل تحقيق الهدف الأساسي وهو (بناء الإنسان). **فبرامج الرعاية الاجتماعية تعمل على تحقيق هذا الهدف في أنها :**

1/ تسعى **لتحرير الإنسان من(العبودية والحاجة والتبعية)** لذلك نراها منحته خدماتها كحق أساسي له حتى ينمو إحساسه بذاته وبقدراته ، وبالتالي يكون له رأي خاص به في نواحي الحياة المختلفة ، ومن ثم أعطته حرية إبداء هذا الرأي ونجد ذلك واضحاً في حق تقرير المصير وهو أحد مبادئ الخدمة الاجتماعية ، فالفرد له حرية الاختيار دون أن يفرض عليه رأي لا يتفق مع رغبته ، وكذلك حق التقبل وحق التحفظ على أسراره، كذلك فإن برامج الرعاية الاجتماعية تسعى إلى الارتقاء بفكر الإنسان ومستوى تعليمه وتبصيره بحقوقه و واجباته ، حتى يكون على دراية بما له وما عليه ، وبالتالي يأتي دور المطالبة والسعي للحصول على هذه الحقوق .

2/ تعمل على تحقيق **(المساواة في الحقوق والواجبات)** التي تحددها القوانين واللوائح والعدل في الحكم على الجميع بدون استثناء أو محاباة ، فأننا نجد أن للرعاية الاجتماعية مؤسسات خاصة بها تقدم من خلالها خدماتها ، ومن ضمن هذه المؤسسات وزارة العدل . حيث تقوم هذه الوزارة بالحكم بين الناس ، والقضاء بينهم ، ورد الحقوق لأصحابها .

3/ تسهم الرعاية الاجتماعية في **(مجال الأمن والعدالة)** ، بما تقدمه من جهود في إطار الحقوق المدنية والتي تهدف فيه لحماية أمن المواطنين **وضمان حصوله على حقوقه وهذه الجهود تتضمن ما يلي :**

- توفير رجال امن مدربين _ إنشاء مراكز الشرطة .
- ضمان حصول كل مواطن على حقوقه _ إنشاء المحاكم المختلفة .
- الخدمات التي تقدمها الرعاية الاجتماعية المتصلة بالقانون ، وتشتمل تقديم المشورة القانونية وإنشاء المحاكم والمؤسسات الإصلاحية.

3/ تعمل على **(دعم حق التملك)** حيث تقوم الرعاية الاجتماعية بخدمات متعددة لتسهيل عملية التمليك للفرد خاصه بالنسبة لمسكنه
حيث انها تعمل على توفير المسكن المناسب لفئات ذات الدخل المحدود أو المتوسط وتقديم القروض للمواطنين
وذلك لتيسر لهم عملية البناء كما انها تعفي مواد البناء من الضرائب .
حيث أن هناك رعاية اجتماعيه خاصه بمجال الاسكان وهي عباره عن مجموعه من الخدمات والبرامج
التي **تسعى الى توفير المسكن المناسب للمواطنين يشمل ما يلي :**
توفير المسكن الصحي الملائم لدخل المواطن .
إنشاء المدن جديدة .
العمل على تمليك المساكن للمواطنين بأسعار مناسبة .
إعطاء قروض من بنك التسليف للراغبين في البناء .
توفير مستلزمات البناء للمواطنين .

4/ أن الرعاية الاجتماعية قد أولت **(المرأة أيضاً اهتمامها)** وأعطتها حقوقها المدنية التي لم يكن معترف بها قبل الحرب العالمية الأولى
حيث إنه بنهاية الحرب العالمية الأولى منحت المرأة حقوقاً مدنية وسياسية ، وذلك مثل حقها في(الدخل والإرث والعمل والتملك) .
هذا على مستوى الثقافة العربية .
أما الإسلام فإن المرأة تتمتع بهذه الحقوق بدون مماراة .
5/ ومن حيث **(حق البيع والشراء)** فإن الجهة المخولة لذلك هي
(وزارة التجارة) وهي وزارة أساسية تكاد لا تخلو دولة منها .لها دور في الوفاء بهذا المتطلب المدني ، حيث إنها تقوم **بعدد من الخدمات مثل** :
أ/ (حماية المستهلك ، ومدى تطابق السلعة للمواصفات والمقاييس)

ب/ كما تحارب بعض الدول **(الاحتكار في التجارة)** وذلك مثل ما قامت به وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية
عندما رفعت قضية على (شركة مايكروسوفت) ، وذلك لأن الاحتكار يحد من الاستفادة من السلعة المنتجة ،
حيث ترتفع أسعارها لدرجة لا يستطيع الفرد المحدود الدخل اقتناءها . كما نجد في **مجتمعنا السعودي** هيئة تابعة لوزارة التجارة ،
وهي**(الغرفة التجارية)** التي تقدم خدماتها للتجار ، وذلك لتسهل عليهم عملية البيع والشراء وتوفر النشرات والكتيبات
التي تمد التاجر بالمعلومات التي تفيده في مضمار عمله، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يصعب حصرها .

ومن هنا ندرك أن الرعاية الاجتماعية ببرامجها المختلفة كان لها دوراً واضحاً في الوفاء **(بالمتطلبات المدنية)**
التي يجب أن ينالها ويتمتع بها كل فرد في المجتمع ، وذلك لأن توجه الرعاية الاجتماعية يعد توجه إنساني في أساسه ومنبعه ،
حيث لا ترضى بأن يعيش الفرد مسلوب الحقوق مهان الكرامة ، بل على العكس تسعى لدفعه دفعاً للمطالبة بحقوقه

وتوفر له المؤسسات التي تخدمه في هذا المضمار ولتحقيق ذلك يجب :

1/ التأكيد على أهمية (العنصر الإنساني) في التنمية ، من خلال التركيز على بناء الإنسان منذ الأساس في تعليمه ، وتلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية بكافة أشكالها دوراً هاماً في ذلك ، لذلك يجب أن يكون القائمون عليها قادرون على تحمل هذه المسؤولية العظيمة

.2/ التأكيد على ضرورة التركيز على(الهدف الوقائي) لبرامج الرعاية الاجتماعية ، وذلك تبعاً للحكمة المشهورة (درهم وقاية خير من قنطار علاج).

3/ بما أننا مجتمع إسلامـي محافظ فإنه يتوجب علينا ضرورة ، (ربط الرعاية الاجتماعية وأهدافها ومبادئهـا بمـا ورد في كتاب الله) وسنـة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، لكي تكون نبراساً نهتدي به في حياتنا ونصلح من خلالهـا ديننـا الذي هـو عصمـة أمرنـا ونصلح كذلك من خلالهـا دنيـانـا التي فيهـا معاشنـا .

4/ إعادة النظر في (المقررات الدراسية)لطلاب الدراسات الاجتماعية ، والتأكد من فعاليتها في الإعداد المهنـي للأخصائي الاجتماعـي ، حتى يكون إعداده يتناسب مع المسؤولية المناطة به .

5/ حتى تقوم برامج الرعاية الاجتماعية بأدوارها المنتظرة وتتمكن في المجالات المختلفة (نفسي ، اجتماعي ، اقتصادي، فكري، مهني) أصبح من الضروري الاهتمام (بإعداد وتدريب العاملين)في ميادين الرعاية الاجتماعية في مختلف التخصصات إعداداً جيداً ، لأن على أعناقهم تقع مسؤولية إدارة وتقديم هذه البرامج والخدمات .

6/ توعية أفراد المجتمع (بماهية برامج)الرعاية الاجتماعية وكيفية الحصول عليهـا ، والاستفادة من خدماتها خاصة تلك الخدمة الموجهة للفئات الخاصة كالمعاقين مثلاً .

7/ تدعيم (وتشجيع البحث العلمي) في ميادين الرعاية الاجتماعية سواء على المستوى القومي أو العالمـي .

8/ تشجيع (حركة التأليف)في ميادين الرعاية الاجتماعية من منظور جديد، أي تناول ميادين الرعاية الاجتماعية من زوايا لم يسبق تناولها من قبل ، حتى يتحقق الهدف المنشود والمتمثل في إثراء المعرفة النظرية ، ومن ثم الاستفادة من هذه المعرفـة في الممارسة المهنية

9/ حيث أن مجتمعنا السعودي يتميز بالحراك الاجتماعي وسرعة التغير الاجتماعي ، فإن الأمر يقتضي ضرورة المسارعة في (دراسة الظواهر الاجتماعية الجديدة)، وذلك للتوصل إلى نتائج تعيننا على التعامل مع هذه الظواهر بفاعلية .